



140759 - الموقف من اختلاف ألفاظ الحديث الواردة المتقابرة والمتغيرة وذكر أمثلة منها

السؤال

هناك أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ترد روایات ألفاظها مختلفة ولا أعلم ما الأصح بينها : الحديث الأول : (اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبَ وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ أَحِينِي مَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي وَتَوَفَّنِي إِذَا عَلِمْتَ الْوَفَاءَ خَيْرًا لِي) . * قال النبي صلى الله عليه وسلم (لَا يَتَمَنَّنَ أَحَدٌ مِنْكُمُ الْمَوْتَ لِصُرُّ نَزَلَ بِهِ فَإِنْ كَانَ لَا بُدًّ مِنْ تَمَنِّي لِلْمَوْتِ فَلْيُقُولْ اللَّهُمَّ أَحِينِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاءَ خَيْرًا لِي) الحديث الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قلت يا رسول الله ، أرأيت إن علمت أي ليلاً القدر ما أقول فيها ؟ قال : (قولي اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تَحْبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي) . * (اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ كَرِيمٌ تَحْبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي) صحيح الترمذى الحديث الثالث : عند الاستيقاظ من النوم ليلاً الدعاء بالمؤثر في ذلك وهو قوله : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ الْحَمْدُ لِهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَوْ دَعَا اسْتُجِيبْ لَهُ فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبْلَتْ صَلَاتُهُ) . هناك روایات أخرى له الحديث الرابع : عن عائشة : أن أبي بكر الصديق رضي الله عنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه في شيء يخفيه من عائشة ، وعائشة تصلي فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (عَلَيْكَ بِالْكَوَافِلِ - أَوْ : كَلِمَةُ أُخْرَى - فَلَمَّا اصْرَفَتْ عَائِشَةَ سَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَهَا : (قُولِي اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ وَآسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ وَآعُوذُ بِكَ مِنْ النَّارِ وَمَا قَرَبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ وَآسْأَلُكَ مِنْ الْخَيْرِ مَا سَأَلَكَ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآسْأَلُكَ مَا قَضَيْتَ لِي مِنْ أَمْرٍ أَنْ تَجْعَلَ عَاقِبَتَهُ رَشَدًا) . * قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : (عَلَيْكَ بِالْجَوَامِعِ الْكَوَافِلِ ، قُولِي اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ وَآعُوذُ بِكَ مِنْ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ وَآسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ وَآعُوذُ بِكَ مِنْ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ مَا وَآسْأَلُكَ مِنْ الْخَيْرِ مَا سَأَلَكَ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآسْأَلُكَ مَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآسْأَلُكَ مَا قَضَيْتَ لِي مِنْ أَمْرٍ أَنْ تَجْعَلَ عَاقِبَتَهُ رَشَدًا بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ) * عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعوه بهذا الدعاء (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِئِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أُمْرِي كُلِّهِ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ وَعَمَدِي وَجَهْلِي وَهَذْلِي وَكُلُّ ذِلِّكَ عِنْدِي اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخْرَتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ أَنْتَ الْمُقْدِيمُ وَأَنْتَ الْمُؤْخِرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) صحيح مسلم . * (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِئِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أُمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَذِلِي وَجَدِي وَخَطَايَايَ وَعَمَدِي وَكُلُّ ذِلِّكَ عِنْدِي) البخاري مع "الفتح" * عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كُنَّا نَعْدُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ مِائَةَ مَرَّةٍ (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ) سنن أبي داود ، والترمذى ، وصححة الألبانى . * رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الْغَفُورُ) صحيح الترمذى وصححة ابن ماجه . ***

فما هي الرواية الأصح من بين الروايات لهذه الأحاديث لأنني أريد العمل بها؟ . وجزاكم الله خيراً .

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً:

يتبغى معرفتها : تعدد الرواية النقلة لألفاظ ذلك الحديث الواحد المتكرر .

وأما الاختلاف الحاصل في الفاظ روایاتهم فهو لا يخرج عن حالين :

أ. أن يكون اختلافاً يسيراً في حروف يسيرة ، وسبب ذلك الاختلاف في الألفاظ المنقولة يكون تبعاً لحفظهم ، ولضبطهم .

وفي هذه الحال يتتساهم في العمل بأية روایة من تلك الروایات ، إلا أن البحث عن أصح الروایات ، وأضبط الرواة ، والعمل برواية من يروي باللطف لا بالمعنى : هو الذي ينبغي على العامل عند الترجيح بين تلك الروایات .

بـ. أن تكون الألفاظ متغيرة فيما ينقلونه بعضهم عن بعض ، وسبب ذلك أن يكون ذلك الأمر ، أو تلك العبادة لها ألفاظ متعددة في أدعيتها ، وأذكارها ، كألفاظ الأذان ، والإقامة ، وأدعية الاستفتاح ، وأذكار النوم ، فالحديث في كل ذلك واحد ، ولكن لما كان متكرراً تعددت الألفاظ فيه ، ونتج من ذلك تعدد الروايات والنقل فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الشيخ محمد بن إسماعيل الصنعاني - رحمه الله - :

فهذا القسم أمره هين ، وإشكاله سهل ؛ لأنه قد علم أنه صلى الله عليه وآله وسلم في الأفعال المتكررة مثل أذكار الصلاة -
التي ذكرنا - كان يعلمهم ، فمن روى رواية وصحت أو حسنت طرقها كتشهد ابن عباس - مثلاً - ، وتشهد ابن مسعود : فهما
حديثان صحيحان اختلفت ألفاظهما والكل مرفوع ، فمثل هذا ومثل ألفاظ الأذان وغير ذلك محمول على تعداد التعليم منه
صلى الله عليه وآله ، وعلم كل ما رأه صلى الله عليه وآله وسلم توسيعة على العباد ، فهم مخيرون بأي رواية عملوا أجروا
واقتدوا وامتثلوا ، فمن ربّ في التكبير ورجع : فليس عليه نكير ، ومن ترك التربيع : فكذلك ، إذ الكل مروي بأحاديث معمول
بها دالة على التخيير للعباد ، وكذلك ألفاظ التشهد والتوحيد من أئمّة أئمّة من روى بطرق معنوي بها : فهو بال الخيار في ذلك .

انتهى من "رسالة في اختلاف الفاظ الحديث النبوى".

وهو، سالة علمية قيمة ، قليلة الصفحات ، عظيمة النفع .



ثانياً:

لاختلاف الألفاظ في العبادة والشعيّرة الواحدة حِكْمٌ متعددة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

العبادات التي فعلها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْوَاعٍ يُشَرِّعُ فَعْلَهَا عَلَى جَمِيعِ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ لَا يَكْرَهُ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْوَاعِ التَّشَهِيدَاتِ ، وَأَنْوَاعِ الْاسْتَفْتَاحِ ، وَمِثْلُ الْوَتَرِ أُولُ الْلَّيْلِ وَآخِرُهُ ، وَمِثْلُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي قِيَامِ الْلَّيْلِ وَالْمَخَافَةِ ، وَأَنْوَاعِ الْقِرَاءَاتِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهَا الْقُرْآنَ عَلَيْهَا ، وَالْتَّكْبِيرُ فِي الْعِيدِ ، وَمِثْلُ التَّرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ وَتَرْكِهِ ، وَمِثْلُ إِفْرَادِ الْإِقْامَةِ وَتَثْثِيْتِهَا .

" مجموع الفتاوى " (22 / 335) .

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - :

والعلماء رحّمهم الله اختلّوا في العبادات الواردة على وجوه متنوّعة ، هل الأفضل الاقتصار على واحدة منها ، أو الأفضل فعل جميعها في أوقاتٍ متعددة ، أو الأفضل أنْ يجمعَ بينَ ما يمكن جَمْعُهُ ؟ والصَّحيح : القول الثاني الوسط ، وهو أن العبادات الواردة على وجوه متنوّعة تُفعَل مَرَّةً على وجهٍ ، ومرةً على الوجه الآخر ، فهنا الرفعُ ورَدَ إلى حَذْوِ منكبيه ، وورَدَ إلى فُرُوعِ أذنيه ؛ وكُلُّ سُنَّة ، والأفضل : أن تَفعَل هذا مرَّة ، وهذا مرَّة ؛ ليتحقَّقَ فعلُ السُّنَّةِ على الوجهين ، ولبقاءِ السُّنَّةِ حيَّة ؛ لأنك لو أخذت بوجهٍ وتركت الآخر : مات الوجهُ الآخر ، فلا يُمكن أن تبقى السُّنَّةُ حيَّةً إِلَّا إِذَا كُنَّا نعمل بهذا مرَّة ، وبهذا مرَّة ، ولأنَّ الإنسان إذا عملَ بهذا مرَّة وبهذا مرَّة : صار قلْبُه حاضرًا عند أداءِ السُّنَّةِ ، بخلاف ما إذا اعتادَ الشيءَ دائمًا فإنه يكون فاعلاً له كفعل الآلة عادة ، وهذا شيءٌ مشاهد ، ولهذا مَنْ لزم الاستفتاح بقوله : "سبحانك اللهم وبحمدك" دائمًا : تجده مِنْ أول ما يُكَبِّرُ يشرع بـ "سبحانك اللهم وبحمدك" مِنْ غير شعور ؛ لأنَّه اعتاد ذلك ، لكنَّه لو كان يقول هذا مرَّة ، والثاني مرَّة صار منتبهاً ، ففي فعلِ العباداتِ الواردة على وجوه متنوّعة فوائد :

1. اتِّبَاعُ السُّنَّةِ .

2. إِحْيَاءُ السُّنَّةِ .

3. حضُورُ القلبِ .

وربما يكون هناك فائدة رابعة : إذا كانت إحدى الصِّفات أقصرَ مِنَ الْأُخْرَى - كما في الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ - فإنَّ الإنسان أحياناً يحبُّ أن يُسرع في الانصراف ؛ فيقتصر على "سبحان الله" عشر مرات ، و "الحمد لله" عشر مرات ، و "الله أكبر" عشر مرات ، فيكون هنا فاعلاً للسُّنَّةِ قاضياً لحاجته ، ولا حرجٌ على الإنسان أن يفعل ذلك مع قصد الحاجة ، كما قال تعالى في الحُجَّاجَ : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) البقرة/ 198 .



"الشرح الممتع على زاد المستقنع" (8 / 3) .

ثالثاً:

أما اختلاف الرواية في روايتيهم للحدث الواحد غير المتكرر ، وللقصة الواحدة غير المتعددة : فهنا لا يمكن لطالب العلم والعامل إلا أن يرجح بين الروايات ، فیأخذ أقوالها ، ويعمل بأصحها إسناداً ، إذا كان المعنى يختلف باختلاف تلك الروايات

قال الشيخ محمد بن إسماعيل الصنعاني - رحمه الله - بعد أن فصل في السبب الأول - :

الثاني من الوجوه : أن تتحد القصة وتختلف الألفاظ فيها :

وهذا هو المشكل ، وذلك واقع كثيراً ، كقضية بيع جمل جابر وشريكه صلى الله عليه وسلم له منه ، فإنه اختلف لفظه في القيمة ، وفي اشتراطه ركوبه إلى المدينة ، وكاختلافهم في ركوعات صلاة الكسوف مع أنه لم يصلها إلا مرة واحدة ، بخلاف صلاة الخوف فإنه صلاتها مراراً على وجه مختلفة فهي من القسم الأول ، وكاختلافهم في حجه ، وكل منهم روى أنه حج صلى الله عليه وأله وسلم حجاً مفرداً ، آخرون رروا أنه تمعت ، آخرون أنه قارن ، وهي في واقعة واحدة ، وحجوة واحدة ، ونحو هذه الصور ، وهو كثير : فهذا لا بد فيه من النظر في الروايات وطرقها ، والصحيح منها والراجح من المرجوح ، وهو شيء عسير إلا على من سهل له الله .

انتهى من " رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث النبوى " .

رابعاً:

أما بخصوص الأحاديث التي ذكرها الأخ السائل :

1. فاللفظ الأول في الحديث الأول : رواه النسائي (1305) ، وصححه الألباني في " صحيح النسائي " من حديث عمّار بن ياسر رضي الله عنه .

واللفظ الثاني : رواه البخاري (5990) ومسلم (2680) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

وكلا الحديثين مختلفان في المخرج ، وليس أحدهما بأولى بالعمل من الآخر ، بل يُعمل بكليهما ، لكن لا يقال هذا الدعاء إلا عند وقوع الضرر وخشيته الفتنة على الدين .

قال أبو الحسن المباركفوري - رحمه الله - :

قوله (أحييني) إلى قوله (خيراً لي) ثابت في الصحيحين من حديث أنس بلفظ (اللهم أحييني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني



إذا كانت الوفاة خيراً لي) وهو يدل على جواز الدعاء بهذا ، لكن عند نزول الضرر ، كما وقع التقييد بذلك في حديث أنس المذكور .

" مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (8 / 278) .

2. واللفظ الأول في الحديث الثاني : رواه الترمذى (3513) وصححه ، والنمسائى فى " الكبرى " (6 / 218) وابن ماجه (3850) ، وصححه الألبانى فى " صحيح الترمذى " .

وأما اللفظ الثاني وهو (اللهم إناك عفوكِ كريم تحب العَفْوَ فَاعْفُ عَنِي) : فإن الزيادة الواردة في الحديث وهي " كريم " : زيادة لا أصل لها ، ونسبتها للترمذى خطأ - وهي موجودة في كثير من نسخ سنن الترمذى - ، ولم يروها الترمذى - في الواقع - ولا غيره .

قال الشيخ الألبانى - رحمه الله - :

وقع في " سنن الترمذى " بعد قوله : (عفو) زيادة : " كريم " ! ولا أصل لها في شيء من المصادر المتقدمة ، ولا في غيرها من نقل عنها ، فالظاهر أنها مدرجة من بعض الناسخين ، أو الطابعين ؛ فإنها لم ترد في الطبعة الهندية من " سنن الترمذى " التي عليها شرح " تحفة الأحوذى " للمباركفوري (4 / 264) ، ولا في غيرها ، وإن مما يؤكذ ذلك : أن النمسائى في بعض روایاته أخرجه من الطريق التي أخرجها الترمذى ، كلاهما عن شيخهما " قتيبة بن سعيد " بإسناده دون الزيادة .

وكذلك وقعت هذه الزيادة في رسالة أخيانا الفاضل علي الحلبي : " مذهب عمل اليوم والليلة لابن السنى " (95 / 202) ، وليس عند ابن السنى ؛ لأنه رواه عن شيخه النمسائى - كما تقدم - عن قتيبة ، ثم عزاه للترمذى ، وغيره ! ولقد كان اللائق بفن التخريج أن توضع الزيادة بين معاوقيتين كما هو المعروف اليوم [] ، وينبه أنها من أفراد الترمذى ، وأما التحقيق : فيقتضي عدم ذكرها مطلقاً ؛ إلا لبيان أنه لا أصل لها ، فاقتضى التنبيه .

" السلسلة الصحيحة " (13 / 140) .

فالرواية الثانية فيها كلام ، فعليك بالأولى ؛ فإنها أصح .

3. وأما الحديث الثالث : فقد رواه البخاري (1103) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

وقولك " هناك روایات أخرى له " : فالجواب عليه : أن الحديث ليس فيه روایات مختلفة ، ولو وُجد : فعليك برواية الإمام البخاري ، وتكفيك .

4. وأما اللفظ الأول في الحديث الرابع : فقد رواه الحاكم (1 / 702) ، وباختلاف يسير في أوله - فقط - رواه أحمد (42 /



67) وصححه محققوه .

ورواه ابن ماجه (3846) بنحو تلك الألفاظ ، وصححه الألباني في " صحيح ابن ماجه " .

وأما اللفظ الثاني : فهو الحديث السابق نفسه لكن من غير زيادة (بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ) ، وقد نسبها الحافظ العراقي في " تخریج إحياء علوم الدين " لابن ماجه ، والحاکم ، وليس فيهما تلك الجملة .

ولم نجد سبباً يجعلنا نقول بصححة هذه الزيادة ، فـيكتفى بالرواية السابقة دونها .

5. وأما اللفظ الأول في الحديث الخامس : فليس هو في " مسلم " وحده ، بل هو في الصحيحين : البخاري (6035) ومسلم (2719) .

وأما اللفظ الثاني : فرواه البخاري (6036) وهو ذات الحديث السابق لكنه أختصر منه .

وقد علّق الحافظ ابن حجر رحمه الله على لفظة (خَطَايَايٍ) فقال :

قوله (أغر لي خطاياي وعمدي) وقع في رواية " الكشميءني " في طريق إسرائيل (خطئي) ، وكذا أخرجه البخاري في " الأدب المفرد " بالسند الذي في الصحيح ، وهو المناسب لذكر العمد ، ولكن جمهور الرواية على الأول .

والخطايا جمع خطيئة ، وعطف العمد عليها من عطف الخاص على العام ؛ فإن الخطيئة أعم من أن تكون عن خطأ وعن عمد ، أو هو من عطف أحد العامين على الآخر .

" فتح الباري " (11 / 198) .

فلا تعارض بين الروايتين ، وليس ثمة صحيح وأصح ، فاذكر ربك تعالى بأي الصيغتين شئت ، ولا يخفى أن الرواية الأولى أوسع .

6. وأما اللفظ الأول في الحديث السادس : فرواه أبو داود (1516) وابن ماجه (3814) والنسائي في " الكبرى " (6 / 119) ، ولم يروه الترمذى بهذا اللفظ .

وأما اللفظ الثاني : رواه الترمذى (3434) والنسائي في " الكبرى " (6 / 119) .

وكلا الروايتين صحيحة ، وليس مخرجهما واحداً ، وهو من اختلاف التنوع ، وبأي الصيغتين استغفرت ربك تعالى أجرت إن شاء الله .

☒

وَاللَّهُ أَعْلَمُ